الالتزام بالمعايير الدولية لأعداد وعرض القوائم المالية وقواعد الافصاح عنها واثر ذلك على جودة المحتوى المعلوماتي لها دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية.

د. عبدالله محمد امهلهل
قسم التمويل والمصارف /كلية الاقتصاد/ جامعة سرت

د. علي مفتاح التائب
قسم المحاسبة /كلية الاقتصاد/ جامعة سرت

أ. ابراهيم محمد عبدالكريم
قسم التمويل والمصارف /كلية الاقتصاد/ جامعة سرت

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى مراجعة واستعراض الإطار المفاهيمي للمعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية وأهميتها وصعوبات تبنيها ، والتعرف على واقع التزام المصارف التجارية الليبية بالمعايير الدولية للمحاسبة فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية وقواعد الإفصاح عنها، والتحقق من مدى مساهمة الالتزام بتطبيق المعايير الدولية المتعلق بعملية إعداد وعرض القوائم المالية والإفصاح عنها على جودة وصحة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، وتم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية أهمها المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي واختبار-T test لاختبار الفرضيات عند مستوى معنوية 5% .

وقد خلصت الدراسة إلى وجود التزام بدرجة مقبولة نسبياً من قبل معدي القوائم المالية في المصارف بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عند إعداد وتجهيز القوائم المالية، وكذلك وجود التزام بدرجة مهمة نسبياً من قبل معدي القوائم المالية في المصارف بتطبيق معيار الإفصاح المحاسبي وقواعد تطبيقه ومتطلباته على القوائم المالية المنشورة ، كما أن القوائم المالية التي يتم إعدادها وفقا للمعايير المحاسبية الدولية رقم (1) تكون أكثر مصداقية وصحة وشفافية للمعلومات التي تقدمها، وهناك التزام من قبل المصارف الليبية المبحوثة بتطبيق قواعد القياس والاعتراف والعرض في معايير المحاسبة الدولية عند إعدادها للتقارير المالية الختامية.

الكلمات المفتاحية : *المعايير الدولية– القوائم المالية– الإفصاح– المصارف التجارية*

1-1 مقدمة

ان اتساع نطاق التجارة الدولية وظهور الشركات متعددة الجنسية وما نتج عنه من مشاكل اعداد قوائم مالية موحدة يمكن مقارنة بياناتها المالية وصعوبات الرقابة والتخطيط وتقييم الأداء لهذه الشركات، اضافة الى نمو وانتشار الاسواق المالية في ظل ظهور مفهوم العولمة والتطور التكنولوجي في الاتصال وانظمة المعلومات التي اجتاحت قارات العالم المعاصر، الامر الذي فرض على معظم دول العالم ان تُعيد تعديل هياكل اقتصادياتها واسواقها وبيئة الأعمال بها وذلك لمواجهة المشاكل الاقتصادية المحتملة نتيجة المنافسة والتسابق على اذواق المستهلكين ورغباتهم والسيطرة على الحصص السوقية المحلية والدولية. ومن هُنا كان من الضروري أيضاً إعادة تأطير انظمة المعلومات وأساليب عرضها وتنظيمها بهدف توحيدها لكي تكون اكثر اتساقا وقبولا للمقارنة والفهم بين منشآت الاعمال المحلية والدولية وقد جاءت في مقدمة هذا التوجيه تطوير الانظمة المحاسبية والسياسات والممارسات المستخدمة في اعداد التقارير والقوائم المالية وملاحقها المختلفة، ولذلك اتت معايير المحاسبة الدولية كخطوة هامة باتجاه التعاون والتنسيق والتوحيد المحاسبي بين مختلف دول العالم.

ان فكرة تصميم ووضع معايير محاسبية دولية (IAS) لقيت قبولاً دولياً واسعاً كونها جاءت كمحاولة لتوحيد الممارسات والسياسات المحاسبية على المستوى الدولي لمساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم في فهم وتقييم بيانات التقارير المالية الصادرة عن كل الشركات والمؤسسات الاقتصادية سواء المحلية او الدولية من اجل ضمان توفر اساس معلوماتي موحد وسليم لعملية اتخاذ القرار. ان وضع قواعد ومعايير عامة تحكم مهنة المحاسبة لم يكن أمراً سهلاً، ففي عام 1973م تكونت لجنة معايير المحاسبة الدولية (والمعروفة لاحقا بمجلس معايير المحاسبة الدولية) اثر اتفاق واعتراف العديد من الجمعيات والمعاهد المهنية الرائدة في البلدان الصناعية (استراليا وكندا وفرنسا والمانيا واليابان والمكسيك وهولندا وبريطانيا وامريكا) بأهليتها على وضع واصدار المعايير المحاسبية الدولية لاستخدامها في مجال اعداد التقارير والقوائم المالية بهدف تحقيق التوافق المحاسبي الدولي عن طريق تقليص الفروقات القائمة في الاساليب والممارسات المحاسبية بين الدول ، من اجل الوصول لتحقيق شكل موحد للقوائم المالية يتصف بصفة القبول الدولي العام بالشكل الذي يضمن سلامة ومصداقية المعلومات المحاسبية وملاءمتها ويجعل القوائم المالية اكثر قابلية للمقارنة والفهم، الا ان هناك عدد من الانتقادات والصعوبات قد واجهت لجنة معايير المحاسبة الدولية من اهمها أن المعايير

التي تصدرها هذه اللجنة تحتوي على عدد من البدائل في شكل معالجات بديلة مسموح بها، وهذا يعني ان هذه المعايير لن تحقق التوافق المحاسبي بدرجة كبيرة، وخاصة أن المحاسبون ورجال الاعمال في جميع دول العالم لهم وجهات نظر متباينة حول اغراض واستخدامات التقارير المالية. كما أن تباين قوانين الشركات والتشريعات الضريبية بين الدول تظل عائقاً يتوجب مراعاته عند محاولة تطوير المبادئ والمعايير المحاسبية الدولية (المشاط & ابوزيد، 2014م).

لذلك تسعى هذه الدراسة إلى فحص واقع تطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية ومستوى الافصاح عنها واثر ذلك على جودة وصحة المحتوى المعلوماتي لها، وذلك عن طريق الاعتماد على المنهج الاستنباطي موظفا استراتيجية المسح الشامل باستخدام نموذج استبيان تم تصميمه واعداده لهذا الغرض يتم توزيعه على عينة من الافراد الذين يقع على عاتقهم مهمة اعداد ومراجعة التقارير المالية بالمصارف التجارية الليبية (العاملين بأقسام المحاسبة واقسام المراجعة الداخلية).

1-2 مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

تشكل مخرجات النظام المحاسبي في منشآت الأعمال مدخلات القرارات المالية المهمة التي توجه وترشد متخذي القرارات الاستثمارية والتمويلية نحوها، فعندما كان المحاسبون والمراجعون في مختلف دول العالم يستخدمون أسساً وقواعد وسياسات محاسبية مُتباينة وقد تكون غير منسجمة فإن المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية الصادرة عنهم ستكون مُتباينة وغير قابلة للمقارنة والتقييم على أسس واحدة مما يجعلها غير ملائمة بالشكل المطلوب لاتخاذ القرارات المالية المختلفة. ولذلك فانه من المهم العمل بالمعايير المحاسبية الدولية المعتمدة من اجل توفير المعلومات المالية اللازمة بشكل سليم وسهل الفهم والتفسير والمقارنة، الامر الذي حث الباحثون للتحقق من مدى التزام المؤسسات المصرفية الليبية بضوابط اعداد القوائم المالية وبمتطلبات عرضها والافصاح عنها وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، واثر ذلك على جودة وسلامة المحتوى المعلوماتي لهذه التقارير، وقد اقتصرت هذه الدراسة على القطاع المصرفي في ليبيا لكونه الاكثر تنظيما وتتوفر فيه البيانات المطلوبة لإجراء الدراسة. ومن اجل الوصول الى هذا الغرض بشكل منظم وبشيء من العمق والتحليل فإنه تم صياغة التساؤلات التالية:

- ما مدى التزام المصارف التجارية بضوابط اعداد وعرض القوائم المالية وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية.

- ما مدى التزام المصارف التجارية بقواعد الافصاح للقوائم المالية وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية.
- ما هو اثر الالتزام بالقواعد والضوابط الدولية لإعداد القوائم المالية والافصاح عنها على جودة المعلومات بالقوائم المالية.

1-3 أهمية الدراسة

ان اختلاف الممارسات المحاسبية بين المؤسسات يجعل مخرجات النظام المحاسبي في هذه المؤسسات غير متجانسة وغير قابلة للمقارنة ، ومن ثم ستكون غير مناسبة لاتخاذ القرارات الداخلية والخارجية ، ولذلك أتت معايير المحاسبة الدولية ، كخطوة مهمة باتجاه التعاون والتنسيق والتوحيد المحاسبي بين منشآت الاعمال في مختلف دول العالم ، مما يسهم في تطوير مهنة المحاسبة بشكل خاص ويضمن حماية أكبر للمساهمين وجمهور المستثمرين والاطراف الاخرى بشكل عام، فضلاً عن أنه أصبح مطلباً أساسياً لإدراج الشركات في كل البورصات العالمية، ومن ثم انفتاح الأسواق المحلية على الأسواق الدولية.

وبالرغم من ان نتائج كثير من الدراسات النظرية اشارت الى ان الالتزام بتطبيق المعايير الدولية المتعلقة بإعداد وعرض التقارير والقوائم المالية ومستوى الإفصاح عنها يساهم بشكل اساسي في انتاج بيانات مالية منظمة وموحدة وقابلة للمقارنة، الا انه من الناحية التطبيقية قد تتأثر هذه التحليلات والاستنتاجات بعدة عوامل تتعلق بخصائص بيئة الاعمال التي تعمل بها المؤسسة، وبهذا تبرز أهمية الدراسة الحالية في كونها تسعى للتأكد من حسن تطبيق هذه المعايير، بالرغم من وجود بعض المعايير التي لا تتناسب مع طبيعة عمل هذه البنوك عموماً والصيرفة الاسلامية خصوصاً، بالإضافة الى ان هذه الدراسة ايضاً تسعى للتحقق من جدوى الالتزام بهذه المعايير في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، والتعرف على كيفية استفادة اصحاب المصالح (المساهمين، المستثمرين، الدائنين.....) من البيانات التي تنتجها لترشيد قراراتهم الاستثمارية ، الامر الذي يُعد موضع تركيز واهمية شديدة في بيئة الاعمال الليبية لكونها ستقدم تقييماً ووصفاً علمياً عن واقع وجدوى التزام المؤسسات المصرفية الليبية بالمعايير الدولية للتقارير المالية الذي من شأنه ان يساعد كثير من هذه المؤسسات سواء الحكومية او الخاصة في التعرف على معوقات تأخر تطبيقها فيها او عدم مواكبتها لمنشورات ومعايير ومقررات الجهات والمنظمات المحاسبية والمصرفية الدولية، وهذا يجعل هذه الدراسة مرجعاً ورافداً هاماً لإجراء دراسات وابحاث مستقبلية ذات علاقة بهذا الموضوع.

وتعد هذه الدراسة جزء مكملاً لدراسات سابقة وستكون مرجعاً هاما لدراسات مستقبلية ذات الاهتمام بدراسة المعايير الدولية المحاسبية.

1-4 اهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق عدة اهداف يمكن تحديدها كما يلي:

- مراجعة واستعراض الاطار المفاهيمي للمعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية واهميتها وصعوبات تبنيها.
- التعرف على واقع التزام المصارف التجارية الليبية بالمعايير الدولية للمحاسبة فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية وقواعد الافصاح عنها.
- التحقق من مدى مساهمة الالتزام بتطبيق المعايير الدولية المتعلقة بعملية اعداد وعرض القوائم المالية والافصاح عنها على جودة وصحة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية.

1-5 فرضيات الدراسة

من أجل تحقيق غرض البحث تم صياغة الفرضيات التالية:

- تلتزم المصارف التجارية بتطبيق المعايير الدولية لإعداد وعرض القوائم المالية والايضاحات المتممة لها.
- تلتزم المصارف التجارية بتطبيق المعايير الدولية للإفصاح في القوائم المالية.
- الالتزام بتطبيق المعايير الدولية لإعداد وعرض التقارير المالية والافصاح عنها يعزز جودة وصحة المعلومات التي تتضمنها.

1-6 منهجية الدراسة

اعتمد البحث في تصميم إطاره النظري والتطبيقي على استخدام منهج الاستدلال الاستنباطي والذي يعتمد على بناء فرضيات اولية محددة مستنبطة من القاعدة او النظريات والاحكام العامة الموجودة ومن ثم اختبارها للوصول الى نتائج تدعم القاعدة/النظرية أو تدحضها أو تؤكد على ضرورة تعديلها، وبالتالي فان الاطار النظري للبحث تناول مراجعة للمفاهيم الاساسية والادبيات النظرية ونتائج الدراسات التطبيقية السابقة حول معايير المحاسبة الدولية لا سيما المتعلقة بضوابط اعداد وعرض القوائم المالية وكيفية الافصاح عنها وأهمية ذلك على جودة وصحة محتواها المعلوماتي. اما الجانب التطبيقي فقد اعتمدت الدراسة استراتيجية المسح الشامل باستخدام نموذج استبيان تم تصميمه لاستطلاع وتقصي اتجاهات وأراء افراد العينة عن مدى التزام

المصارف التجارية الليبية بضوابط اعداد وعرض القوائم المالية والافصاح عنها وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية في هذا الشأن، وذلك تركيزاً على المعيار رقم (1) ورقم (7) من المعايير الدولية للتقارير المالية. وفي عملية تحليل البيانات الاولية المجمعة تم الاستعانة بالبرنامج الاحصائي (SPSS) وذلك للوصول الى اجابات علمية سليمة تساعد على قبول أو دحض فرضيات الدراسة.

1-7 الدراسات السابقة:

- **دراسة شقلوف (2002) بعنوان "مدى التزام المصارف التجارية بتطبيق المعايير الدولية ذات العلاقة بالإفصاح في القوائم المالية"**. تناولت هذه الدراسة مدى التزام المصارف التجارية بتطبيق المعايير الدولية ذات العلاقة بالإفصاح في القوائم المالية، وتوصلت هذه الدراسة من خلال دراسة البيانات التي تنشرها المصارف التجارية الليبية إلى أن جميع المصارف التجارية تقوم بعرض المعلومات في صلب القوائم المالية أو إيضاحات متممة لها. بالإضافة إلى أن المصارف التجارية تلتزم إلى حداً ما بمعايير المحاسبة الدولية فيما يتعلق بعرضه والإفصاح عنها بالقوائم المالية والإيضاحات المتممة لها.
- **دراسة القصاص (2003) بعنوان "أثر الإفصاح في القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية على قرارات المستثمر في بورصة عمان في ضوء المعيار المحاسبي الدولي رقم (39)"** ، إذ هدفت الدراسة إلى معرفة وجهة نظر المستثمر في بورصة عمان بخصوص المعلومات والبيانات التي تقدمها له التقارير المالية السنوية للبنوك التجارية الأردنية، وقد اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي من خلال الاطلاع على نتائج الدراسات والأبحاث السابقة المتعلقة بموضوع الإفصاح في القوائم المالية للبنوك. وقد توصلت الدراسة إلى أن جميع قواعد الإفصاح الخاصة بالأدوات المالية الواردة ضمن متطلبات معيار المحاسبة الدولية رقم(39) كانت مهمة جداً من وجهة نظر فئات مجتمع الدراسة عند اتخاذ القرار الاستشاري، وأن التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية هي أهم مصدر للمعلومات يعتمد عليها المستثمر في بورصة عمان.
- **دراسة نور والججاوي (2003) بعنوان "المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الأردنية، متطلبات التوافق والتطبيق " حيث هدفت الدراسة إلى إبراز مدى توافق البيئة الأردنية من عدمه مع المعايير المحاسبة الدولية**، كما تهدف إلى التعرف على دور الجامعات والمؤسسات العلمية وجوانب التطبيق، ومدى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في البيئة الأردنية بالإضافة إلى

التعرف على دور الشركات ومكاتب التدقيق والجهات الأخرى في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، واعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي التحليلي في شقه الأول ثم المنهج الاستنتاجي في شقه الثاني بالاعتماد على الدراسات النظرية السابقة المتوافرة في الكتب والدوريات، وتصميم الاستبانتين؛ الأولى لأساتذة أقسام المحاسبة في الجامعات مكونة من (30) سؤال، والثانية للشركات ومدققي ومراقبي الحسابات مكونة من (25) سؤالاً.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها؛ أن للمعايير المحاسبية دوراً مهماً في قياس السلوك الاقتصادي لمنظمات الأعمال وتحديد نتائج النشاط، كما أن توافق وتطبيق البيئة الوطنية مع البيئة الدولية في مجال معايير المحاسبة الدولية له منافع وفوائد، كما تواجهه معوقات وصعوبات، بالإضافة إلى أن هناك متطلبات ومقومات لابد من توافرها لتطبيق معايير المحاسبة الدولية في البيئة الأردنية.

- **دراسة حميدات (2004) بعنوان "مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات الأوراق المالية"** إذ هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمتطلبات الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية عند إعدادها التقارير المالية السنوية، وفحص العلاقة بين درجتي الالتزام بمتطلبات الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية وبعض خصائص الشركة مثل: حجم الشركة، وعدد المساهمين فيها، والعائد على حقوق الملكية، وعمرها في الصناعة، وحجم المديونية، والتعرف على الأهمية النسبية لمتطلبات الإفصاح الصادرة عن معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية من وجهة نظر كل من المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي وورقة التباين بين هاتين الفئتين في تحديد أهمية متطلبات الإفصاح. وتشمل متطلبات الإفصاح عن المعلومات في الميزانية وقائمة التدفق النقدي وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وكذلك المبادئ العامة لعرض البيانات المالية والإفصاح عن المعلومات في الإيضاحات التفسيرية للبيانات المالية. وكذلك تم إعداد استبانة موجهة للمستثمر الفرد والمؤسسي متمثلاً في البنوك التجارية الأردنية في بورصة عمان تضمنت تحديد الأهمية النسبية ل (62) بنداً من متطلبات الإفصاح الرئيسية الواردة في معايير المحاسبة الدولية و(33) بنداً من متطلبات الإفصاح الصادرة وفق تعليمات هيئة الأوراق المالية، إضافة لثلاثة بنود إفصاح أخرى تتعلق بأهمية الإفصاح عن القيمة العادلة للموجودات الثابتة ووجود موقع الكتروني على شبكة الإنترنت لنشر المعلومات والأخبار عن الشركة. وقد شملت الدراسة (66)

شركة صناعية مدرجة في السوقين الأول والثاني في بورصة عمان، إذ تم الوقوف على مدى التزامها بمتطلبات الإفصاح عن المعلومات من خلال التقرير المالي السنوي لعام 2002 م. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها؛ التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بالإفصاح عن المعلومة في التقارير المالية، ككل بموجب المتطلبات المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية، ووجود تفاوت في مدى الإفصاح بين مكونات التقارير المالية، حيث لم توفر الشركات الصناعية الإفصاح الكافي في الإيضاحات التفسيرية للبيانات المالية، وتعد متطلبات الإفصاح عن المعلومات بشكل عام ومنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية مهمة من وجهة نظر كل من المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي، وقد خلص الباحث إلى ضرورة تبني هيئة الأوراق المالية لمؤشر الإفصاح الوارد في الدراسة لمراقبة كفاية الإفصاح من قبل الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بموجب متطلبات معايير المحاسبة الدولية.

- **دراسة ابو نصار والذنيبات (2005) بعنوان "أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ومدى كفايتها في تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية"**. هدفت الدراسة إلى التحقق من مدى أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية الأردنية للعام 1998م الخاصة بالبيانات المالية الدورية للشركات المساهمة العامة في الاردن، وذلك من وجهة نظر المراجعين الخارجيين ومعدي البيانات المالية والمستثمرين كما هدفت الدراسة إلى معرفة وجهة نظر عينة الدراسة حول مدى كفاية هذه التعليمات ومساهمتها في تحسين عملية اتخاذ القرارات من قبل مستخدمي البيانات. لتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة وجهت إلى عينات من المدققين ومعدي البيانات والمستثمرين. وقد تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي بالإضافة إلى اختبار Wallis and – Kruskal Mann–Whitney لاختبار فرضيات الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إجماع كل من المراجعين ومعدي البيانات المالية والمستثمرين على أهمية البنود التي تضمنتها تعليمات الإفصاح في خدمة مستخدمي القوائم المالية، وبمتوسط إجابة تتراوح بين مهم ومهم جداً للغالبية العظمى من البنود. كما أظهرت نتائج الدراسة أن تعليمات الإفصاح تساعد في تحسين نوعية وكمية المعلومات المنشورة. وبينت نتائج الدراسة كذلك عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر المراجعين ومعدي البيانات والمستثمرين في تقييم أهمية البنود التي تضمنتها تعليمات الإفصاح إلا لعدد محدود من البنود.

- **دراسة الطاهات (2005) بعنوان "مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بإصدار التقارير المالية المرحلية في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم (34) والتشريعات المحلية ذات الصلة"**، إذ هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم التقارير المالية المرحلية ومدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بإصدار التقارير المالية المرحلية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (34) والتشريعات المحلية ذات الصلة، ومدى وجود علاقة ما بين ذلك وبين مجموعة متغيرات تتعلق بالشركة (طبيعة نشاط الشركة، حجم الشركة، ربحية الشركة، عُمر الشركة) ، طبقت الدراسة على الشركات المساهمة العامة الأردنية بمختلف القطاعات وبلغ عددها 191 شركة، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بحيث تم الاعتماد على مصادر جاهزة (الكتب، الدوريات، الدراسات، والأبحاث السابقة)، كما تم تصميم استبانة لدراسة التقارير المالية المرحلية والبينات الأخرى المتعلقة بها والموجودة لدى مكتب الإفصاح في هيئة الأوراق المالية المرحلية. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها؛ وجود توافق ما بين نصوص التشريعات المحلية ذات الصلة ومعيار المحاسبة الدولي رقم 34، كما تبين وجود التزام من قبل الشركات المساهمة العامة الأردنية بإصدار التقارير المالية المرحلية من حيث الالتزام بالإصدار ومحتواه وعدم الالتزام بتوقيت ذلك الاصدار، بالإضافة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بإصدار التقارير المالية المرحلية ومتغيرات ربحية الشركة من بين متغيرات الدراسة المتعلقة بالشركة.
- **دراسة الصوفي (2006) بعنوان "تحليل العلاقة بين مدى تطبيق معايير المحاسبة الدولية والأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان"** إذ هدفت الدراسة التعرف على مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة والمدرجة في بورصة عمان بتطبيق معايير المحاسبة الدولية ومؤشرات الأداء المالي للشركات الصناعية الأردنية المساهمة من ناحية درجة التطبيق واعتمدت الدراسة على تصميم الاستبيان وتم التحقق من صدق وثبات المقياس، وقام الباحث بتوزيع المقياس على عينة الدراسة والبالغ عددهم 48. وخلصت الدراسة إلى نتائج عدة أهمها؛ وجود علاقة بين تطبيق معايير المحاسبة الدولية وكفاءة الأداء المالي للشركة مقاسة بكل من: القيمة السوقية للسهم، عائد السهم الواحد، العائد على حقوق المساهمين.
- **دراسة (زيود، وآخرون، 2006) بعنوان "الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (30)" حالة تطبيقية في المصرف التجاري السوري"** حيث هدفت هذه الدراسة إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية التي في دورها أدت إلى تحسين نوعية

المعلومات المحاسبية المقدمة لمختلف فئات المستخدمين ، وذلك من خلال تقديم معلومات ملائمة وقابلة للفهم وذات موثوقية عالية كما أنها تساهم في جعل المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة مع المعلومات للمنظمات الأخرى وبين القوائم المالية للمنظمة نفسها لفترات زمنية متعددة وللمصارف والمؤسسات المالية طبيعة خاصة من حيث العمليات التي تجريها، وبالتالي العوائد والمخاطر التي تتعرض لها مما دفع لجنة معايير المحاسبة الدولية إلى وضع معيار مستقل للإفصاح في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية المشابهة رقم (30) وقد توصلت الدراسة إلى إن تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المصارف يُعد مدخلاً ضرورياً للوصول إلى معلومات تساعد متخذو القرار على تقويم المركز المالي والأعمال والإنجازات التي تقوم بها المصارف وفهم الميزات الخاصة لطبيعة أعمال المصارف.

- **دراسة دهبي (2007) بعنوان" مدى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في سورية"، إذ هدفت الدراسة إلى بيان ضرورات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في سورية** ، ومدى تطبيقه في سورية، وبيان المعوقات التي تحد من إمكانية تطبيقها، كما هدفت إلى تقديم اقتراحات وحلول لتجاوز تلك المعوقات، اعتمدت منهجية الدراسة على إجراء المقابلات الشخصية مع بعض أفراد مجتمع الدراسة المهنيين، بهدف حصر الأسباب التي تعيق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في سورية للوصول إلى الحلول لتجاوزها، وإعداد استبانة خاصة تم تصميمها لتحقيق أغراض الدراسة. اعتمد الباحث بشكل عام على المنهج الاستنباطي، إذ تم الرجوع إلى أدبيات الدراسة واستخلاص صعوبات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية عموماً، وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك جملة من العوامل الداخلية الثقافية التي تعيق تطبيقها أيضاً، وقد تمت دراسة كل عامل على حدة للوصول إلى كيفية تجاوزه، وإلى بيئة محاسبية جديدة تعتمد على تطبيق معايير محاسبية دولية موحدة تساعد على تحقيق الفوائد المرجوة منها، إذ إن العوامل البيئية تمثلت بعدم وجود قانون للشركات أو قانون التجارة يتوافق مع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، وبإنشاء الشركات العائلية وغلبتها على الشركات المساهمة، وبوجود قوانين ضريبية لا تنسجم ممارستها مع ممارسات المعايير المحاسبية الدولية. وبدراسة العوامل الاقتصادية المؤثرة على تطبيق المعايير، تبين أن هناك مجموعة من السياسات تعيق تطبيق المعايير الدولية كالسياسة النقدية، والمالية والسياسة الخارجية وسياسة الصرف. ومن العوامل البيئية المعيقة، لتطبيق درجة تطور مهنة المحاسبة وتطور سوق الأوراق المالية

وعدم وجود هيئة تعتمد تطبيق المعايير الدولية وتباين والتأهيل العلمي للمراجعين والمحاسبين وعدم توافر الظروف الملائمة لتشجيع الاستثمار في القطاع الخاص.

- **دراسة حميدان (2010) بعنوان " مدى التزام مؤسسة المدن الصناعية الأردنية بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية"** إذ هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية وتفسيراتها ونطاق تطبيقها ومدى التزام وتقيد مؤسسة المدن الصناعية الأردنية ذات الاستقلال المالي والإداري بتطبيقها عند إعداد التقارير المالية وكيفية إجراءات التطبيق من حيث (القياس، والاعتراف، والعرض، الإفصاح) واعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج النوعي القائم على تحليل المحتوى، إذ تم الاعتماد على مصادر جاهزة من الكتب، والدوريات، والإصدارات، والدراسات، والأبحاث السابقة، والتعليمات، والقوانين الحكومية ذات العلاقة). ومصادر ميدانية تمثلت من خلال دراسة التقارير المالية الختامية لخمسة أعوام على التوالي لمؤسسة المدن الصناعية. وخلصت الدراسة إلى نتائج عدة أهمها؛ أن هناك التزاماً من قبل مؤسسة المدن الصناعية الأردنية بتطبيق قواعد معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (القياس، الاعتراف، والعرض، الإفصاح)عند إعدادها للتقارير المالية الختامية.
- **دراسة Karamanou & Nishiotis (2005) بعنوان " The Valuation Effects of Firm Accunting Standards Volnutary Adoption of International"**. هدفت الدراسة للكشف عن الإفصاح وأثره على قيمة الشركة. شملت عينة الدراسة 54 شركة تبنت تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مدرجة في الأسواق المالية من عدة دول (النمسا، الدنمرك، ألمانيا، سويسرا، تركيا، وجنوب إفريقيا)، واعتمدت الدراسة على استخدام أسلوب دراسة الحدث لقياس التغيرات في قيمة السهم حول الإفصاح عن اعتماد المعايير الدولية للمحاسبة الطوعية. توصلت الدراسة إلى نتائج تتفق مع نتائج الدراسات النظرية التي أكدت على وجود مزايا عديدة ناتجة عن زيادة الإفصاح على قيمة الشركة وتكلفة رأس المال، إضافة إلى وجود دليل قوي على أن الشركات ذات التقديرات المتدنية وفرص نمو أعلى تتحصل على تأثيرات ذات تقييم أعلى، كما توصلت الدراسة إلى نتيجة مهمة إحصائياً في عدد المحللين الذين يقومون بتحديثات مهمة في توصياتهم بعد الإعلان عن تبني الشركات معايير المحاسبة الدولية، وهذه النتائج تتوافق مع اعتبار تبني معايير المحاسبة الدولية مؤشراً إيجابياً على قيمة الشركة.

■ دراسة Daske et al، (2006) بعنوان " International Financial Reporting Standards and Experts Perceptions of Disclosure Quality" إذ هدفت الدراسة إلى تقييم جودة القوائم المالية للشركات الأسترالية والألمانية والسويسرية والتي كانت تبنت معايير الإبلاغ المالي الدولية أو المعايير الأمريكية. استخدمت الدراسة تدريجات جودة الإفصاح متاحة والمستخلصة من التحليلات المفصلة للتقارير السنوية المعدة من قبل خبراء محاسبة مشهورين. واعتمدت الدراسة على استخدام خصائص الأرباح كأرقام للتقييم لبيان جودة القوائم المالية المعدة طبقاً لمعايير الابلاغ المالي الدولية. أظهرت نتائج الدراسة أن جودة الإفصاح قد ازدادت بشكل هام تحت معايير الإبلاغ المالي الدولية في الدول الأوروبية الثلاث التي قامت بتحليلها . كما أظهرت النتائج أن جودة التقارير المالية قد ازدادت بشكل مهم مع تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية والمعايير الأمريكية.

- **التعليق على الدراسات السابقة:**

من خلال مطالعة عدد من الدراسات السابقة المتاحة ذات العلاقة بموضوع البحث، يتضح ان بعض هذه الدراسات قد انفردت بدراسة مدى التزام منشآت الاعمال المختلفة بالمعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية، وتناول البعض الاخر دراسة الصعوبات والمعوقات التي تحد من امكانية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية، اما البعض الأخير فقد تناول جدوى واهمية التزام منشآت الاعمال بالمعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية، ولكن أي من هذه الدراسات لم تجمع بين هذه الاهداف الثلاثة، ولهذا فان الدراسة الحالية تميزت عنها بتناول كل هذه الاغراض في تحليل ودراسة واحدة في القطاع المصرفي في ليبيا، فركزت على التحقق من مدى الالتزام بالمعايير الدولية لأعداد وعرض القوائم المالية وقواعد الافصاح عنها واثر ذلك على جودة المحتوى المعلوماتي. كما تميزت هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة في أن معظم تلك الدراسات طبقت على الشركات العاملة في القطاع الصناعي او التجاري إذ توجد فروق في البيئة القانونية والثقافية والاقتصادية التي اجريت فيها الدراسات السابقة مقارنة بالقطاع الخدمي المصرفي وخاصة في بيئة ناشئة مثل بيئة الأعمال الليبية، حيث لم يتم تناول موضوع البحث الحالي بشكل واسع في هذا القطاع في كثير من الدراسات السابقة حسب علم الباحثين.

1-2 ماهية المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية

يمكن تعريف المعايير المحاسبية وفقاً للإطار الفكري والتطبيقي لممارسة العمل المحاسبي، بأنها إطار منظم للسياسات المحاسبية والإفصاح عنها، تصدرها لجنة كلجنة معايير المحاسبة الدولية، لتلتزم بها المؤسسات والشركات والهيئات على اختلاف أنواعها عند إعدادها وعرضها للقوائم المالية المعروضة على الغير، بهدف تمكين الأطراف الخارجية من اتخاذ قرارات مالية واقتصادية رشيدة (أبوطالب، 2002م) ان إصدار معايير محاسبية يؤدي إلى رفع مستوى الثقة في المعلومات المحاسبية المنتجة في أي دولة ، مما يسهل إمكانية مقارنة البيانات المالية .

في عام 1973م انشئت لجنة **معايير المحاسبة الدولية** (**IASC**) باتفاق وطلب من الجهات المحاسبية المهنية في عدد من الدول من اجل تحسين وتناسق اللوائح ومعايير المحاسبة وإجراءاتها في اعداد وعرض القوائم المالية بغرض تضييق الفروق والاختلافات بين معايير المحاسبة المحلية ومعايير المحاسبة الدولية ، وبذلك باشرت اللجنة(**IASC**)بوضع واصدار معايير دولية للمحاسبة، وقد أصدرت لجنة المعايير المحاسبية الدولية 41 معياراً معروفا باسم معايير المحاسبة الدولية (**IAS**) تمثل إطارا لإعداد وعرض القوائم المالية. وقد ألزمت اللجنة الجهات المحاسبية المهنية ببذل أقصى جهودها لإقناع الحكومات ومجتمع الأعمال ومنظمي الأسواق المالية بضرورة ان يتم اعداد وعرض القوائم المالية المنشورة بشكل متوافق مع لمعايير المحاسبة الدولية. ففي السنوات الأولى المبكرة ركزت اللجنة (**IASC**)جهودها على وضع مجموعة من معايير الأساسية للمحاسبة، إلا ان هذه المعايير كانت مرنة وتحتوي على عبارات مطاطة ومعالجات عديدة بديلة ، مما ادى الى توجيه الكثير من الانتقادات لهذه المعايير لكونها أكثر اتساعاً ولها خيارات كثيرة تؤدي الى نتائج مختلفة للأرقام التي تظهر في القوائم المالية. ومع بداية 1987م بادرت اللجنة IASC بالعمل على تحسين معاييرها وتقليل عدد خياراتها وتحديد المعالجات المفضلة من اجل توفير قابلية لمقارنة اكبر في القوائم المالية.

منذ عام 1973م حتى 2001م كانت الجهة المكلفة بوضع معايير المحاسبة الدولية هي لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC)، ففي عام 2001م تغير اسم لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) الى اسم مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، واصبح الاخير الجهة المختصة بوضع معايير دولية للمحاسبة يمكن الالتزام بها عالمياً بما يضمن توفير معلومات مالية ذات جودة عالية وشفافة وقابلة للمقارنة. ولذلك كُلف بالعمل ايجابياً مع الجهات واضعة المعايير الوطنية

للوصول الى تقارب بين معايير المحاسبة الوطنية والمعايير الدولية للتقارير المالية. وفي اجتماع المجلس سنة 2001م اخذ مجلس معايير المحاسبة الدولية بجميع معايير المحاسبة الدولية القائمة والتي كانت قد صدرت عن لجنة معايير المحاسبة الدولية **الا انه لاحقا اصدر المجلس معايير معدلة عن معايير المحاسبة الدولية تعرف باسم (IFRS) المعايير الدولية للتقارير المالية، وعند الإشارة الى IFRS فان التعبير يشمل كلاً من معايير المحاسبة الدولية IAS والمعايير الدولية للتقارير المالية IFRS معاً (حماد: 2009م)**، وقد اكتسب ذلك قبولاً عاماً حول العالم. وفي عام 2002م اخذ الاتحاد الأوروبي بتشريع يتطلب من الشركات المدرجة بالبورصة في أوروبا أن تستخدم المعايير الدولية للتقارير المالية في قوائمها المالية، وقد بدأ سريان هذا التشريع في 2005م حيث طبق في أكثر من 7000 شركة في 28 دولة. وفي 2005م أصبحت المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) إلزامية في دول كثيرة في قارات العالم وفي تقارير وإحصاء دولي فان أكثر من 70 دولة طلبت من شركاتها المقيدة في البورصات أن تطبق (IFRS) في إعداد وعرض القوائم المالية في 2005م.

ومن أهم المشاكل والصعوبات التي تواجه لجنة معايير المحاسبة الدولية هو أن المعايير التي تصدرها هذه اللجنة تحتوي على عدد من البدائل في شكل معالجات بديلة مسموح بها، وهذا يعني ان هذه المعايير لن تحقق التوافق المحاسبي بدرجة كبيرة ، وخاصة أن المحاسبون ورجال الاعمال في جميع دول العالم وجهات نظر متباينة حول اغراض واستخدامات التقارير المالية. كما أن طبيعة البيئة الثقافية وتباين قوانين الشركات والتشريعات الضريبة بين الدول تظل عائقاً يتوجب مراعاته عند محاولة تطوير المبادئ والمعايير المحاسبية الدولية (المشاط وابوزيد، 2014م).

2-2 القوائم المالية والتقرير المالي

الناتج الرسمي للنظام المحاسبي هو القوائم المالية، وهذه القوائم تمد المستخدمين بإحصاءات عن التشغيل من خلال قائمة الدخل بما في ذلك صافي الربح أو الخسارة عن فترة محددة، وإحصاءات عن الموردين من خلال الميزانية حتى يمكن للمستخدمين تقييم أصول الشركة وخصوصا، وحقوق الملكية في تاريخ معين. تعد القوائم المالية الوسائل الأساسية التي يمكن من خلالها توصيل المعلومات المالية للأطراف الخارجية وهذه القوائم تقدم تاريخاً مستمراً ومعبراً عنه بوحدات نقدية، والقوائم المالية التي تقدم وفقا للمعيار المحاسبي رقم (1) هي:1- قائمة المركز المالي

2- قائمة الدخل 3- قائمة التدفقات النقدية 4- قائمة حقوق الملكية، وعلاوة على ذلك فان الملاحظات على القوائم تشكل جزءاً مكملاً لهذه القوائم المالية الأساسية الأربعة.

ولكن بعض المعلومات المالية قد يكون من الأفضل تقديمها عن طريق وسائل التقرير المالي الأخرى بخلاف القوائم المالية الرسمية، ومن أمثلة ذلك تقرير رئيس مجلس الإدارة او الجداول المرفقة بالتقرير السنوي للشركة او نشرات الاكتتاب او التقارير المقدمة للجهات الحكومية او توقعات الإدارة او إبراز الأثر الاجتماعي او البيئي للمنشاة، وهذه المعلومات قد تكون مطلوبة على أساس نشرات رسمية ملزمة او قواعد تنظيمية او الى العرف السائد او لان الإدارة ترغب في الإفصاح عنها بصورة اختيارية. **وبشكل عام، يهدف التقرير المالي إلى** توفير معلومات مفيدة لقرارات الاستثمار والائتمان، **و**معلومات مفيدة في تقرير التدفقات النقدية المتوقعة، **و**معلومات عن موارد المنشاة والمطالبات المترتبة على هذه الموارد والتغيرات في كل منها.

3-2 الاعتبارات الواجب مراعاتها في إعداد القوائم المالية المنشورة:

لكي تحقق القوائم المالية الفائدة لمستخدميها، يجب أن يراعى في إعدادها مجموعة من الاعتبارات أهمها ما يلي (مطر، 1993م):

- التحقق من توافر الشروط الشكلية لإعداد هذه القوائم كالحرص على ايضاح اسم الشركة، وشكلها القانوني، وتاريخ القائمة وكذلك الفترة المالية التي تغطيها تلك القوائم.
- الحرص على إعدادها بموجب المفاهيم والمبادئ والأصول المحاسبية المتعارف عليها.
- وكذلك الحرص على أن تكون مدققة أيضاً وفقاً لمفاهيم، ومبادئ وأصول التدقيق المتعارف عليها.
- ان يتم تصنيف وعرض المعلومات المحتوات في تلك القوائم على أسس منطقية تسهل مهمة المحلل المالي في اشتقاق المؤشرات الملائمة ومن ثم تفسير هذه المؤشرات.
- أن يراعى في عملية دمج بنود هذه القوائم مبدأ الأهمية النسبية (المادية) Materiality.
- ان يتم عرض المعلومات في تلك القوائم، بكيفية تيسر قابليتها للمقارنة ويتطلب الأمر تعديل عناصر قائمتي الدخل والمركز المالي، بمقدار التغير الحادث في القيمة الشرائية لوحدة النقد، وذلك خلال الفترات المالية التي يسددها معدلات مرتفعة من التضخم الاقتصادي.
- التأكد من أن المعلومات التي تعرضها هذه القوائم تتمتع بالمواصفات الرئيسية الواجب توافرها فيها مثل: الموضوعية Objectivity، والمصداقية Reliabillity، والملائمة Relevance،

والشمول Completeness، والتوقيت Timelinss، والإفصاح الكافي Adeguate. disclosure

2-4 جودة وخصائص المعلومات التي تقدمها القوائم المالية

يقصد بجودة المعلومات المحاسبية الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية والقواعد الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية. ويؤدي تحديد هذه الخصائص الى مساعدة المسؤولين عند اعداد التقارير المالية من جهة ، وفي تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج من تطبيقات محاسبية بديلة، وفي التمييز بين ما هو ضروري وما لا يعد كذلك من جهة اخرى. أن الهدف الرئيسي من تحديد مجموعة الخصائص النوعية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية هو استخدامها كأساس لتقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية اي بمعنى ان جودة المعلومات المالية هي انعكاس لمدى اتسام تلك المعلومات بالخصائص النوعية الرئيسية المعتمدة (جربوع، 2005م). وفي هذا قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتحديد اربع خصائص نوعية رئيسة للمحتوى المعلوماتي للقوائم المالية التي تجعل منه مفيد لكافة المستخدمين)، وهى ما يلي (حماد، 2008م):

أولا– القابلية للفهم: تعد القابلية للفهم من قبل المستخدمين من اهم الخصائص التي يجب توفرها في المعلومات، لذا يفترض بأن يكون لدى المستخدمين معرفة معقولة بالأعمال والانشطة الاقتصادية والمحاسبية وبأن تتوفر لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بالعناية المعقولة . فقابلية الفهم للمعلومات المحاسبية تنتج اساساً عن السهولة والوضوح التي يجب أن تتميز بها المعلومات المنشورة ، ولكن في الواقع العملي هناك مستويات متفاوتة لقدرة مستخدمي القوائم المالية على فهمها واستيعابها، اضافة الى اختلاف الأهداف الكامنة وراء حاجتهم لتلك المعلومات.

ثانياً– الملاءمة: بمعنى ان تكون المعلومات متعلقة بموضوع القرار ومعبرة ، وذك لتلبية حاجة مستخدميها بحيث تمكنهم من تقييم الأحداث الماضية والحاضرة وتوقع احتمالات المستقبل ولكي تكون المعلومات التي تحتويها البيانات المالية مفيدة لمتخذي القرارات أو مستخدمي البيانات المالية فإنها يجب ان تكون ملائمة ان تتصف بخاصية الملاءمة وذلك عن طريق مساعدتهم في تقييم الاحداث في الماضي والحاضر وفي المستقبل ، أو عندما تمكنهم من تعزيز أو تصحيح تقييماتهم السابقة، هذا وتعد المعلومات مادية إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستثمرون اعتماداً على البيانات المالية (حماد، 2002م) تعرف الملاءمة

على انها قدرة المعلومات المحاسبية على تغيير قرار مستخدم المعلومات والتأثير عليه وبعبارة أخرى " هي قدرة المعلومات على ايجاد فرق في اتخاذ القرار ، ويندرج تحت هذه الصفة النوعية ما يلي :

أ- **القدرة التنبؤية** predictive Value: وتعرف القيمة التنبؤية بأنها قدرة المعلومات المحاسبية على مساعدة مستخدميها في علم التنبؤات حول آثار الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية .

ب- **قيمة التغذية العكسية** Feedback Value: وهى القدرة على مساعدة مستخدمي المعلومات والبيانات المحاسبية في تأكيد أو تصحيح التوقعات السابقة .

ت- **الموقوتية** (التوقيت الجيد أو المناسب) Timeliness: وتعني توفير المعلومات لمتخذي القرارات في الوقت المناسب أو قبل أن تفقد هذه المعلومات قدرتها على التأثير على قراراتهم. ويعد التوقيت المناسب للبيانات المالية أمراً هاماً لصفة الملاءمة، ويقصد بذلك ان تنشر المعلومات في الوقت الملائم قبل ان تفقد أهميتها

ثالثا–الموثوقية :تتوفر خاصية الموثوقية في المعلومات عندما تخلو من الأخطاء المادية والتحيز، وبالتالي يكون بإمكان المستخدمين الاعتماد عليها باعتبارها تمثل بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع ان تعبر عنه بدرجة معقولة. يمكن ان تكون المعلومات ملائمة ولكن لا يمكن الاعتماد عليها والوثوق بها نظراً لطبيعتها أو مدلولاتها بحيث لو تم الاعتراف بها فقد لا تعكس واقع الأمر ، بل وربما ان الاعتراف بها من المحتمل أن يكون مضللاً وعلى سبيل المثال لو كانت المطالبة بالتعويض عن الاضرار موضوع نزاع قانوني سواء من حيث القيمة أم القبول ، فربما يكون من غير المناسب للشركة الإقرار بالقيمة الكاملة للمطالبة في الميزانية العمومية مع أنه قد يكون من المناسب في الوقت نفسه الإفصاح عن مبلغ وظروف المطالبة .

هذا ولكي تكون المعلومات موثوقة يجب ان تمثل بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى والتي من المفروض انها تمثلها أو من المتوقع ان تعبر عنها بشكل معقول وعلى سبيل المثال: يجب ان تمثل الميزانية العمومية بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي ينشأ عنها موجودات ومطلوبات وحق ملكية وذلك في تاريخ التقرير ووفقاً لمقاييس التحقق .

رابعا – القابلية للمقارنة : ويقصد بها توفير معلومات خاصة بعدة فترات مالية حتى يتسنى للمستفيد من مقارنتها مع بعضها البعض، وهذه الصفة تعتمد على مبدأ الثبات في المحاسبة (الاتساق) Consistency وذلك حتى يتكمن مستخدم البيانات من تقييم التغير في السياسات المحاسبية للمنشأة من سنة إلى اخرى .

فإنه يجب استخدام المعالجات المحاسبية نفسها من فترة لأخرى ولنفس الظروف وهذا لا يمنع التغيير من مبدأ محاسبي مقبول، أو من طريقة محاسبية مقبولة الى طريقة محاسبية اخرى مقبولة اذا ما وجد ما يبرر هذا التغيير ولكن في هذه الحالة يجب توضيح سبب تفضيل الأسلوب الجديد والإفصاح عن أي تغيير في تلك الظروف أو السياسات وتأثيره على التقارير المالية وكذلك مبررات ذلك التغيير ، وعلى مدقق الحسابات القانوني إيضاح ذلك في فقرة من تقريره (مع الرجوع الى الملاحظة الواردة في القوائم المالية).وتبرز أهمية صفة القابلية للمقارنة لسبب ان احد الأهداف الأساسية للمحاسبة هو عرض تقارير مالية وعلى أساس مقارنة ، كون الأرقام المحاسبية الإفرادية ذات محتوى معلومات منخفض ونادراً ما تكون ذات صبغة إخبارية. لذا يجب أن يكون بمقدور مستخدمي البيانات المالية مقارنة البيانات المالية للشركة على مر الزمن وذلك لتحديد الاتجاهات بالنسبة لكل من ربحيتها ومركزها المالي، كما يجب أن تكون بمقدور مستخدمي البيانات المالية مقارنتها لشركات مختلفة وذلك من ناحية كل من المركز المالي، والربحية والتغيرات الحاصلة على المركز المالي.

2-5 مستخدمو القوائم المالية:

يعتبر المساهمون المستخدم الأول للقوائم المالية باعتبارهم الملاك يهمهم المعلومات المالية التي تقدمها القوائم المالية لتساعدهم في التعرف على اداء مديري ورؤساء مجالس ادارة الشركة (كوكلاء عنهم) في ادارة اموالهم بكفاءة. كما يحتاج المستثمرين المحتملين في أسهم الشركة معلومات كثيرة، خاصة عن درجة المخاطرة المتعلقة بالاستثمار في أسهم، العائد الحالي والمتوقع للسهم ، الأداء المالي للشركة ومركزها المالي ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية. وتعتبر القوائم المالية المصدر الرئيسي لإمداد هؤلاء المستثمرون بهذه المعلومات.

كما تعتمد المؤسسات التمويلية، خاصة البنوك ، وكذلك المؤسسات الاستثمارية مثل صناديق وشركات الاستثمار في الأوراق المالية على المعلومات المالية التي توفرها القوائم المالية للشركات المقترضة، او المستثمر في أوراقها المالية في اتخاذ قرارات منح الائتمان وتشكيل محافظ الاستثمار في الأوراق المالية.

في عصر تكنولوجيا المعلومات والتجارة الالكترونية فان الشركات تتحول الى النشر والإفصاح الالكتروني الفوري عن تقاريرها ومعلوماتها المالية عبر موقعها الالكتروني، وبالتالي فان كافة المهتمين مثل المساهمين الحاليين والمحتملين والمحللين الماليين واتحادات العمال وحتى العملاء

والموردون وغيرهم سوف يكون ونضمن زوار موقع الشركة للحصول على المعلومات والمؤشرات اللازمة لاتخاذ قراراتهم (علي، 2009م).

2-6 اطار إعداد وعرض القوائم المالية وفقاً للمعايير المحاسبية وفقاً المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) لإعداد التقارير المالية: إن هذا المعيار المحاسبي الدولي المعدل الذي يقع ضمن **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية** هو يبطل معيار المحاسبة الدولي الأول، الإفصاح عن السياسات المحاسبية، والمعيار المحاسبي الدولي الخامس المعلومات الواجب الإفصاح عنها في البيانات المالية، والمعيار الدولي الثالث عشر، عرض الموجودات والمطلوبات المتداولة، والذي تم اعتماده من لجنة معايير المحاسبة الدولية في النسخ المعاد صياغته في عام 1994م. لقد تم اعتماد المعيار المحاسبي الدولي الأول المعدل عام (1997م والمعتمد من مجلس لجنة معايير المحاسبة الدولية في شهر يوليو 1997م وأصبح ساري المفعول على البيانات المالية). للفترات من الأول من يوليو 1998م وما بعد ذلك) (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2000م) ويهدف هذا المعيار إلى بيان أسس عرض القوائم المالية ذات الغرض العام، وذلك من اجل إمكانية قابليتها للمقارنة مع القوائم المالية للمنشأة في الفترات السابقة والقوائم المالية للمنشآت المماثلة الأخرى. ولتحقيق هذا الهدف فان المعيار يحدد الاعتبارات العامة والشاملة لعرض القوائم المالية، ووضع الإرشادات الخاصة بمكوناتها، وتحديد الحد الأدنى من المتطلبات لمحتوى القوائم المالية.

تعد القوائم المالية وتقدم للمستخدمين الخارجيين من قبل العديد من المنشآت حول العالم ورغم ان القوائم المالية قد تبدو متشابهة بين بلد و آخر، إلا أن هناك فروقاً بينها تسبب فيها. لذلك فإن لجنة ومجلس معايير المحاسبة الدولية ملتزمين بتضييق هذه الفروق من خلال السعي لزيادة توافق التشريعات ومعايير المحاسبة والإجراءات المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية. وعادة القوائم المالية تعد على ضوء نموذج محاسبي مبني على التكلفة التاريخية القابلة للاسترداد وعلى مفهوم الحفاظ على رأس المال الاسمي ويمكن أن يكون هناك نماذج أخرى ومفاهيم أكثر ملاءمة لتحقيق هدف توفير المعلومات المفيدة لصنع القرارات الاقتصادية إلا انه لا يوجد في الوقت الحاضر اتفاق عام على التغيير. لقد اعد هذا الإطار ليكون ملائماً لمدى من النماذج المحاسبية ومفاهيم رأس المال والحفاظ عليه. ويتناول هذا الإطار ما يلي :

- هدف القوائم المالية، الخصائص النوعية التي تحدد مدى منفعة معلومات القوائم المالية، التعريف والقياس والاعتراف بالعناصر التي تبنى منها القوائم المالية، مفاهيم رأس المال والحفاظ

عليه.

- تمثل القوائم المالية جزء من عملية الإفصاح المالي. وتشمل المجموعة الكاملة منها عادة الميزانية العمومية، وقائمة الدخل، وقائمة التغيرات في المركز المالي (والتي يمكن آن تقدم بأكثر من أسلوب، على سبيل المثال كقائمة التدفقات النقدية او قائمة تدفق الأموال)، والإيضاحات والقوائم الأخرى والمواد التفسيرية التي تمثل جزء مكمل للقوائم المالية.
- يطبق هذا الإطار على القوائم المالية لكافة المنشآت التجارية والصناعية ومنشآت الأعمال المصدرة للتقارير سواء أكانت في القطاع العام أم الخاص مع مراعاة المتطلبات الإضافية للبنوك والمنشآت المالية المشابهة والتي تتناسب مع متطلبات هذا المعيار.
- يشمل مستخدمو القوائم المالية المستثمرون الحاليين والمرتقبين، والموظفين، والمقرضين، والموردين والدائنين التجاريين الآخرين، والعملاء والحكومات ووكالاتها والجمهور.
- تهدف القوائم المالية الى توفير معلومات حول المركز المالي، والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة تكون مفيدة لمستخدمين متنوعين في صنع القرارات الاقتصادية.
- لأجل تحقيق أهدافها فان القوائم المالية تعد على أساس الاستحقاق المحاسبي وتحت هذا الأساس فإنه يتعرف بآثار العمليات المالية والإحداث الأخرى عندما تحدث (وليس عندما تقبض او تدفع النقدية او ما يعادلها) ويجري تسجيلها في السجلات المحاسبية وتضمينها القوائم المالية عن الفترة التي تمت فيها.
- يجري إعداد القوائم المالية عادة بافتراض أن المنشاة مستمرة وستبقى عاملة في المستقبل المنظور، وعليه يفترض انه ليس لدى المنشاة النية او الحاجة للتصفية او لتقليص حجم عملياتها بشكل هام. (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2009م)

2-7 متطلبات الافصاح في القوائم المالية في المصارف وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) لإعداد التقارير المالية (IFRS): يتضمن المعيار الدولي رقم (7) لإعداد التقارير المالية الإفصاحات المتصلة بالأدوات المالية الواردة بالمعيار الدولي للمحاسبة رقم 32 (الأدوات المالية : الإفصاح والعرض) ويحل محل المعيار الدولي للمحاسبة رقم 30 (الإفصاحات في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة) لكي توجد كل إفصاحات الأدوات المالية في معيار واحد لكل أنواع الكيانات. ومتطلبات الإفصاح الموجودة في IFRS 7 تقريرية بدرجة اقل عن تلك الخاصة بالبنوك في المعيار الدولي للمحاسبة رقم 30، ولم يعد يوجد أي متطلبات إفصاح خاصة بالبنوك. وكل

الإفصاحات المطلوبة في IFRS 7، باستثناء إفصاحات المخاطر، يجب ان تكون جزءاً من القوائم المالية، ويخضع القدر الأدنى من متطلبات الإفصاح لمتطلبات الأهمية النسبية في المعيار الدولي للمحاسبة رقم 1 (عرض القوائم المالية)، ويجوز عرض إفصاحات المخاطر الكمية والنوعية المنصوص عليها في IFRS 7 في القوائم المالية او نقلها من القوائم المالية الى قائمة أخرى.

ان التطورات المتسارعة التي يشهدها القطاع المصرفي حول العالم في ظل ظروف المنافسة الشديدة والتوجه نحو العالمية والتحرر من القيود وغيرها، قد خلق تحديات امام العديد من مجالس الادارة بمعظم البنوك والمؤسسات المالية المختلفة وذلك بسبب ان المخاطر التي تتعرض لها البنوك لم تعد تقتصر على المخاطر الائتمانية التقليدية بل اتسع نطاق المخاطر ليشمل مخاطر السيولة ومخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أسعار الفائدة والمخاطر التشغيلية وغيرها.

وتجدر الاشارة الى ان معظم الأزمات التي حدثت بالعديد من المؤسسات المصرفية والمالية المعاصرة قد كشفت أن ثمة قصور في كل من انظمة وآليات الرقابة المصرفية المراجعة الداخلية نتيجة عدم كفاية المعلومات التي يتم تبادلها فيما بين السلطات الرقابية وعدم الإفصاح الكافي في القوائم المالية المنشورة وكذلك ما كشفته أزمة آسيا مؤخراً من استمرارية نقاط الضعف الملموسة في النظام المصرفي، خاصة فيما يتعلق بعدم قدرة معظم البنوك على السيطرة على المخاطر التي تتعرض لها، وعدم القدرة على الإفصاح عنها، فان ذلك يوضح بجلاء أهمية الإفصاح في القوائم المالية في البنوك.

واستشعاراً من لجنة معايير المحاسبة الدولية لأهمية هذا الموضوع فقد أفردت معياراً مستقلاً رقم (30) للإفصاح في البنوك والمؤسسات المالية المشابهة وقامت بتنقيحه في عام 1994م، كما أفردت المعيار رقم (32) عن الأدوات المالية، العرض والإفصاح.

ونظراً لأهمية موضوع الإفصاح فقد أصدرت الأمم المتحدة في عام 1998م ورقة تحت اسم الإفصاح المالي في البنوك، خلصت الى أن الإفصاح المالي من شأنه التغلب على جانب من نقاط الضعف القائمة في القطاع المصرفي لدى العديد من المناطق مثل اليابان وأمريكا اللاتينية وإفريقيا، كما كانت للجنة بازل للرقابة المصرفية التابعة لبنك التسويات الدولي دور مهم في مجال الإفصاح في البنوك، حيث تم إصدار عدة تقارير بشأن الإفصاح في القوائم المالية في البنوك تتمثل على الإفصاح عن المتاجرة في أنشطة المشتقات المالية وكيفية قياس وإدارة المخاطر.

لذلك يجب أن تتم المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية بالوضوح التام بحيث يستطيع مستخدموا القوائم المالية استقراءها وفهمها. وفيما يلي وصف موجز للإطار العام لما يجب أن يتضمنه الإفصاح في القوائم المالية من المعلومات وفقا لمعايير المحاسبة الدولية:

- معلومات أساسية عن البنك وطبيعة نشاطه.
- أرقام سنة المقارنة مقابل السنة الحالية.
- أية قيود على حق ملكية الأصول.
- أية ضمانات قدمها البنك للغير مقابل التزاماته.
- أي قيود هامة على تحقيق الاستثمارات.
- أهم السياسات المحاسبية المتبعة.
- أسس إعداد القوائم المالية وبيانها.
- يجب أن تدرج الأصول والالتزامات وحقوق المساهمين في الميزانية في مجموعات.
- يجب الإفصاح في قائمة الدخل عن صافي إيرادات النشاط وعن الأعباء التي تحملها البنك في سبيل تحقيق الإيراد.
- يتعين أن تُظهر قائمة نصيب السهم من حصة المساهمين في صافي أرباح العام.
- يجب التفرقة فيما بين التدفقات النقدية المتولدة من أنشطة التشغيل والمتولدة من أنشطة الاستثمار والمتولدة من أنشطة التمويل.
- يجب الإفصاح عن الأنواع المختلفة للمخاطر التي يتعرض لها البنك وأسلوب الإدارة والرقابة على هذه المخاطر.
- يجب الإفصاح عن أية فروق فيما بين القيمة العادلة للأدوات المالية وقيمتها الدفترية (حماد، 2002م).
- الاحتمالات الطارئة والارتباطات بما فيها البنود خارج الميزانية العمومية.
- أجال استحقاق الموجودات والمطلوبات.
- خسائر القروض والسلفيات.

2-8 اهمية الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية في المصارف والمؤسسات المالية:

تأتي أهمية الالتزام بالمعايير الدولية من الحرص على تجنب القصور في الأنظمة المحاسبية والمحافظة على مصداقية البيانات المالية الصادرة عن البنوك والمصارف التجارية، حيث يساهم

تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية المقدمة لمختلف فئات المستخدمين، وذلك من خلال تقديم معلومات ملائمة وقابلة للفهم وذات موثوقية عالية، كما أنها تساهم في جعل المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة مع المعلومات للمنظمات الأخرى وبين القوائم المالية للمنظمة نفسها لفترات زمنية متعددة .

وللمصارف والمؤسسات المالية طبيعة خاصة من حيث العمليات التي تجريها، وبالتالي العوائد والمخاطر التي تتعرض لها مما دفع لجنة معايير المحاسبة الدولية إلى وضع معيار مستقل للإفصاح في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية المشابهة ، وبالتالي فإن تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المصارف يُعد مدخلاً ضرورياً للوصول الى معلومات تساعد متخذي القرار على تقويم المركز المالي والأعمال والإنجازات التي تقوم بها المصارف وفهم المميزات الخاصة لطبيعة أعمال المصارف .

ومن الجدير بالذكر أن عملية تطبيق المعايير المحاسبية والالتزام بها يتطلب إشراف ومتابعة دائمين وتختلف درجة الإشراف الحكومي على قطاع المصارف في الدول المختلفة ، وترتب على هذا الاختلاف وجود أساليب متعددة تستخدمها المصارف للإفصاح عن نتائج أعمالها وعن مراكزها المالية.

وكما هو الوضع في القطاعات الاقتصادية الأخرى فإن مستخدمي المعلومات المالية الخاصة بالمصارف يحتاجون إلى المعلومات الموثوق بها ، لمساعدتهم على تقويم الأداء والوضع المالي للمصرف، وأيضاً يحتاج مستخدمو المعلومات المالية إلى المعلومات التي تعطيهم فهماً أفضل عن خصائص عمليات المصارف ، حتى وإن كانت هذه المصارف لإشراف السلطات النقدية التي تحصل على كافة المعلومات غير المتوفرة بصورة دائمة للجميع وعلى الرغم من الاشراف الذي تمارسه الحكومة على اعمال المصارف ، إلا ان مستخدمي المعلومات (المودعون والمساهمون والمستثمرون) قد لا يحصلون على احتياجاتهم من المعلومات التي تساعدهم في اتخاذ القرارات المالية وتقييم المراكز المالية للمصارف . وفي ظل عدم التطابق بين الممارسات المتبعة للإفصاح في جميع الدول ، أخذت المنظمات المحاسبية الدولية على عاتقها إصدار القواعد والإجراءات والمعايير التي تنظم وتوحد الإفصاح في القوائم المالية الخاصة في المصارف (زيود واخرون ، 2006م).

حيث يساهم تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين نوعية المعلومات المقدمة لمختلف فئات المستخدمين، وذلك من خلال تقديم معلومات ملائمة وقابلة للفهم وذات موثوقية عالية كما انها تساهم في جعل المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة مع المعلومات للمنظمات الأخرى وبين

القوائم المالية للمنظمة نفسها لفترات زمنية متعددة. وللمصارف والمؤسسات المالية طبيعة خاصة من حيث العمليات التي تجريها ، وبالتالي العوائد والمخاطر التي تتعرض لها، مما دفع لجنة معايير المحاسبة الدولية الى وضع معيار مستقل للإفصاح في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية (الزيود وآخرون، 2006م).

3- الدراسة الميدانية:

3-1 مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة يشمل كل الافراد العاملين بأقسام المحاسبة واقسام المراجعة الداخلية المسؤولة عن اعداد التقارير المالية بالمصارف التجارية الليبية سواء العاملة في القطاع الخاص أو العام. ونظراً لاعتبارات البعد الجغرافي وما يترتب عليه من تكاليف وصعوبة التنقل والمراجعة بين مقرات المصارف التجارية المنتشرة في الدولة الليبية، لا سيما في الظروف الامنية الراهنة التي تشهدها البلاد، فقد تم التركيز على المصارف التجارية الواقعة في حدود مدينة طرابلس حيث بلغ العدد التقريبي لعناصر مجتمع البحث (236 فردا)، ونظراً لصعوبة القيام بمسح شامل لجميع عناصر مجتمع الدراسة لقيود الوقت والجهد والتكاليف المتاحة، فقد تم اللجوء الى اسلوب العينة الاحصائية عن طريق اختيار عينة عشوائية باستخدام المعادلة الرياضية (معادلة **هيربرت اركن**) لتحديد حجم العينة المناسب والممثل لخصائص عناصر مجتمع الدراسة بشكل موضوعي وعلمي، حيث كانت نتيجة استخدام هذه المعادلة هي(146 فرداً) اي ما نسبته (62%) وهي تمثل عينة الدراسة المطلوب عند مستوى دلالة 5% والذي سيتم توزيع نماذج الاستبيان عليها.

3-2 اداة الدراسة:

بناء على اغراض الدراسة وطبيعة المنهجية المسحية المعتمدة بالدراسة كاستراتيجية اجرائية في البحث والتقصي فقد تم استخدام اسلوب الاستبيان لجمع البيانات الأولية اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة. ومن اجل ان تكون فقرات الاستبيان تتسم بالبساطة وسهولة الفهم – قدر المستطاع – لدى كل افراد العينة وبنفس الطريقة والشكل المستهدف قام الباحثون بإجراء اختبار الصدق بالاستعانة بعدد من المحكمين ذوي الاختصاص واختبار الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach) حيث كانت نتيجة الاختبار (0.87) وهذا يؤكد على أن اداة البحث " الاستبيان" تتسم بالثبات، أي بمعنى انه لو تم اعادة توزيع استمارة الاستبيان مرة أخرى على نفس عينة البحث فسوف نحصل على نفس النتائج وبنفس المعدل المحسوب

(0.87). وقد قُسم نموذج الاستبيان الى قسمين رئيسيين: الاول يشمل مجموعة من الاسئلة الديمغرافية عن افراد العينة المشاركين في الدراسة، اما القسم الثاني فهو يتضمن الاسئلة المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة والتي تفرعت الى ثلاث مجموعات: الاولى ضمت الاسئلة التي تقيس مدى التزام المصارف التجارية بضوابط اعداد وعرض القوائم المالية، وفي الثانية عن مدى التزام المصارف التجارية بمتطلبات الافصاح عن المعلومات المالية. اما المجموعة الثالثة فاشتملت على الاسئلة المتعلقة بقياس اثر الالتزام بضوابط اعداد وعرض القوائم المالية والافصاح عنها على جودة وسلامة المعلومات المالية. وقد كانت الاسئلة في القسم الثاني من نموذج الاستبيان ذات خمس اجابات مغلقة ومتدرجة(موافق بشدة – غير موافق بشدة) وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي.

3-3 وصف خصائص عينة الدراسة

الجدول التالي يبين وصف عام لخصائص الأفراد المشاركين في تعبئة نموذج الاستبيان:

جدول رقم (1) وصف المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدارسة

م	المتغير	بدائل الاجابة	التكرار	النسبة %
1	الجنس	ذكر	112	%77
		انثى	34	%23
2	المؤهل العلمي	دبلوم متوسط/عالي	38	%26
		بكالوريوس	79	%54
		ماجستير	23	%16
		دكتوراه	6	%4
3	التخصص العلمي	محاسبة	44	%30
		اقتصاد	21	%14
		ادارة أعمال	29	%20
		تمويل ومصارف	41	%28
		تخصص اخر	11	%8
4	سنوات الخبرة	اقلمن 5 سنوات	17	%12
		من 5 سنوات الى اقل من 10 سنوات	29	%20
		من 10 سنوات الى اقل من 15 سنة	45	%31
		15 سنة واقل من 25 سنة	30	%20
		25 فاكثر	25	%17
5	المركز الوظيفي	رئيس قسم المراجعة الداخلية	24	%16
		رئيس قسم المحاسبة	29	%20
		موظف بقسم المحاسبة	46	%32
		موظف بقسم المراجعة	37	%25
		موظف	10	%7

نلاحظ من الجدول اعلاه إن فئة افراد العينة من الذكور هي الأكثر تكرارا حيث بلغت نسبتهم 77 % تقريبا ، بينما نسبة فئة الاناث من افراد العينة بلغت 23% من اجمالي عينة البحث. وهذا يعد طبيعيا في المجتمعات الشرقية المحافظة مثل المجتمع الليبي. ويتضح من الجدول السابق إن اغلب أفراد عينة البحث هم من حملة بكالوريوس حيث بلغت نسبتهم 54% . بينما كانت اقل نسبة وهى 4% تمثل حملة دكتوراه ، أما حملة الدبلوم والماجستير من المستويات التعليمية فقد بلغت 26%، 16% على التوالي.

كما يتبين من الجدول السابق إن فئة المتخصصين في حقل المحاسبة والتمويل من موظفي المصارف التجارية هم الأكثر تكرارا حيث كانت أعلى نسبه لهم وهي 30% و 28% على التوالي، بينما بلغت نسبة فئة متخصصي الاقتصاد وادارة الاعمال ما نسبته 14% ، 20% ، من عينة البحث على التوالي. ايضا يشير الجدول السابق الى إن ما نسبته 31% من أفراد عينة البحث يتمتعون بخبرة تقع ما بين (10-15 سنة) وهي الفئة الأكثر تكرارا بينما بلغت الفئة (اقلمن 5 سنوات) اقل تلك الفئات تكرارا فقد بلغت ما نسبته 12% من عينة البحث. وهذا يشير الى إن اغلب المجيبين على فقرات الاستبيان يتمتعون بخبرة كافية تمكنهم من فهم فقرات الاستبيان والإجابة عليها بسهوله وموضوعية. واخيرا الجدول اعلاه يبين ان المشاركين في الاستبيان من فئة رؤساء اقسام المحاسبة والمراجعة قد بلغت ما نسبته 36% ، وانما نسبته 64% من عينة البحث هم من العاملين بأقسام المحاسبة والمراجعة، وهذا اختيار مناسب للإجابة على فقرات الاستبيان.

3-4 تحليل وعرض البيانات:

من اجل التعرف على اتجاهات واراء افراد عينة الدراسة تم حساب الاوساط الحسابية الموزونة (قوة الاجابة) والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين للوصول الى اختبار سليم لفرضيات الدراسة، وذلك على النحو التالي:

أولاً- الجدول التالي (2) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المحسوبة لإجابات افراد العينة حول مدى الالتزام بضوابط اعداد وعرض القوائم المالية المنصوص عليها بالمعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية.

جدول رقم (2)

م	البيـــــــان	Mean	SD
1	يتم اعداد وتجهيز قائمة الدخل من حيث القياس والاعتراف والعرض والافصاح وفقاً لضوابط المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية.	**3.27**	1.139
2	يتم اعداد وتجهيز قائمة المركز المالي من حيث القياس والاعتراف والعرض والافصاح وفقاً لضوابط المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية.	**3.39**	1.075
3	يتم اعداد وتجهيز قائمة التدفقات النقدية من حيث القياس والاعتراف والعرض والافصاح وفقاً لضوابط المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية.	**3.21**	0.918
4	يتم اعداد وتجهيز قائمة التغيير في حقوق الملكية من حيث القياس والاعتراف والعرض والافصاح وفقاً لضوابط المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية.	**3.33**	1.893
5	يتم اعداد وبيان كافة الايضاحات والملاحظات المرفقة بالقوائم المالية وفقاً لضوابط المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية.	**3.29**	1.543
6	يتم اعداد تقرير مجلس الادارة وتقرير المدقق (المراجع) الخارجي وفقا لضوابط اعداد التقارير المالية المنصوص عليها بالمعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية.	**3.61**	1.025
7	يتم اعداد تقارير عن الاداء المؤسسي بشكل دوري منتظم وفقاً لضوابط المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية.	**3.85**	1.032
8	تدعم القوائم المالية المنشورة بالتقارير والشروحات التوضيحية الكافية واية ملاحظات تفصيلية في نهاية كل سنة مالية.	**3.52**	0.882
9	يتم اجراء التعديلات والمعالجات وفقاً للسياسات والممارسات المحاسبية المعتمدة بالمعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية..	**3.82**	1.201
10	يتم تصنيف بنود القوائم المالية وفقاً لأسس القياس والاعتراف المعتمدة بالمعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية.	**3.58**	.435
11	يتم عرض بنود القوائم المالية وفقاً لشروط العرض والافصاح المعتمدة بالمعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية.	**3.24**	1.232
12	يتم مراجعة وتدقيق القوائم المالية المنشورة وفقاً للقواعد المنصوص عليها في المعايير الدولية للمراجعة المالية.	**3.18**	1.873
13	يراعى في اعداد القوائم المالية المنشورة كافة التشريعات الصادرة عن المصرف المركزي والمنسجمة مع المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية..	**3.73**	.987
14	تصدر القوائم والتقارير المالية المنشورة ضمن المدة المحددة (شهرية، ربع سنوية، نصف سنوية، سنوية) وفقاً لضوابط المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية.	**3.70**	1.878
15	يتم اعداد القوائم المالية وفقاً للفروض والمبادئ المحاسبية المعتمدة بالمعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية.	**3.61**	1.342

يلاحظ من الجدول السابق أن اتجاه اجابات أفراد عينة البحث حول فقرات اختبار الفرضية الاولى – حسب نتائج الوسط الحسابي – قد تراوح ما بين (3.21) و (3.85)، وبالتالي هذا يشير إلى نتائج مشجعة حول مدى الالتزام بضوابط اعداد وعرض القوائم المالية المنصوص عليها بالمعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية، حيث جاءت قيم المتوسطات الحسابية لتلك الفقرات تزيد عن المتوسط الفرضي لأداة القياس (3) ويستنتج من نتائج الاحصاء الوصفي المبدئية ان غالبية افراد عينة البحث يؤكدون على التزام المصارف بالمعايير الدولية المحاسبية بمستوى مرضي.

ثانيا– الجدول التالي (3) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المحسوبة لإجابات افراد العينة المتعلقة باختبار الفرضية الثانية حول التحقق من مدى الالتزام بمتطلبات وقواعـــــد الافصاح المالي المنصوص عليها بالمعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية.

جدول رقم (3)

م	البيـــــــان	Mean	SD
1	يتم الافصاح عن اسم المؤسسة وتاريخ التأسيس والشكل القانوني وعنوانها وفروعها ضمن القوائم المالية المنشورة وذلك التزاماً بضوابط المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية.	3.73	1.201
2	يتم الافصاح عن كل القوائم والتقارير المالية وفقا لقواعد الافصاح المعتمدة بالمعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية.	3.70	1.241
3	يتم الافصاح عن اية ملاحظات او ايضاحات اضافية تتعلق بالقوائم المالية المنشورة وفق ماتتطلبه المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية.	3.61	1.131
4	تفصح القوائم المالية المنشورة عن كل المعلومات اللازمة لتقييم الأداء الحالي للمؤسسة وفقا لضوابط المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية.	3.88	1.231
5	تعرض القوائم المالية المنشورة معلومات يمكن لمستخدميها الاعتماد عليها في توقع الأداء المستقبلي للمصرف.	3.91	1.145
6	يتم الإفصاح على كافة المخاطر المصرفية المحتملة المترتبة على كل انشطة المصرف واعماله التجارية.	3.36	1.174
7	يتم الإفصاح عن اي ضعف أو قصور في الالتزام بمبدأ الإفصاح المالي المطلوب وفقاً للمعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية.	3.58	0.969
8	يتم الافصاح عن كافة التغيرات المحاسبية وتعديل الاخطاء وطرق معالجتها وفقاً لضوابط المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية.	3.73	1.075
9	يتم الافصاح عن اية ملاحظات تتعلق بكيفية إدارة مخاطر الاعمال المحتملة ضمن بالقوائم المالية المنشورة.	3.21	0.908
10	يتم الإفصاح عن كل السياسات المالية المستخدمة في إعداد االقوائم المالية والتغيرات التي طرأت عليها وفقاً لضوابط المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية.	3.18	0.893
11	يتم الافصاح عن كافة المعلومات المالية والغير مالية ووصف شامل و تفصيلي لمصادر واستخدامات الاموال التي تلقتها.	3.21	0.840
12	يتم الافصاح عن طرق وكيفية توزيع الارباح او الخسائر وحصة السهم من الارباحوبقية مؤشرات الادءا المؤسسي	3.33	1.025
13	يتم الافصاح عن الارباح والخسائر المحققة والارباح الموزعة وصافي حقوق الملكية.	3.21	1.662
14	يتم الافصاح على كفاية راس المال حسب معايير مقررات اتفاقية بازل.	3.61	0.882
15	يتم الافصاح على كافة المعلومات التي يحتاجها المساهمين والمستثمرين ماعدا التي تضر بمصلحة المصرف.	3.85	1.001
16	يتم الافصاح على اية قيود او ضمانات قدمها المصرف للغيب مقابل التزاماته.	3.52	1.653
17	يتم الافصاح على كل الخسائر الناتجة عن القروض والسلفيات والتسهيلات الائتمانية الممنوحة.	3.82	1.075
18	يتم الافصاح عن أي قصور في الالتزام بالضوابط والمعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية.	3.73	0.118
19	يتم الافصاح على ايرادات النشاط وعن الاعباء التي تكبدها المصرف في سبيل تحقق الايراد.	3.70	1.998
20	يتم الافصاح على طريقة تحويل ارصدة العملات الاجنبية وكذلك العمليات التي تتم بالعملات الاجنبية.	3.61	1.893
21	يتم الافصاح على مخاطر الموجودات والالتزامات بالعملات الاجنبية.	3.88	0.843
22	يتم الافصاح عن اية ارتباطات مالية ملزمة وغير مثبتة او منفذة في تاريخ اعداد قائمة المركز المالي.	3.95	1.025
23	يتم الافصاح عن التدفقات النقدية المتولدة من انشطة التشغيل والاستثمار والتمويل للمصرف.	3.36	1.062
24	يتم الافصاح عن توزيع موجودات المصرف وفقا لمدد استحقاقها او المدد المتوقعة لتسييلها الفعلي.	3.58	0.882

يتضح من الجدول السابق ان اتجاه اجابات أفراد عينة البحث حول فقرات اختبار الفرضية الثانية – حسب نتائج الوسط الحسابي – قد تراوحت ما بين (3.18) و (3.95)، وبالتالي

فهي تعتبر ايجابية نحو درجة التزام المصارف الليبية (عينة البحث) بمعايير المراجعة الداخلية، وذلك لأن معظم متوسطاتها الحسابية أكثر من المتوسط الفرضي (3) لأداة القياس. ويستخلص من هذه النتائج الوصفية ان معظم الافراد المشاركين في عينة البحث يؤكدون ان مؤسساتهم المصرفية تلتزم – بمستوى مرضي – بالالتزام بالقواعد والمتطلبات الدولية للإفصاح المحاسبي.

ثالثا– الجدول التالي (4) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المحسوبة لإجابات افراد العينة المتعلقة باختبار الفرضية الثالثة حول التحقق من دور الالتزام بالمعايير الدولية للتقارير المالية (المتعلقة بإعداد القوائم المالية والافصاح عنها) في تعزيز جودة وصحة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية.

جدول رقم (4)

م	البيـــــــان	Mean	SD
1	الالتزام بالضوابط المعتمدة لإعداد وعرض القوائم المالية وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية يزيد من اهمية وجودة على المعلومات التي تتضمنها.	**3.73**	1.051
2	اعداد القوائم المالية وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية يجعلها أكثر فهم ومصداقية وتساعد المستثمرين في اتخاذ قرارات استثمارية سليمة.	**3.70**	1.193
3	اعداد القوائم المالية وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية يجعلها أكثر ملائمة وقابلية للمقارنة مما يوفر اساس سليم لاتخاذ القرار المالي .	**3.61**	1.144
4	اعداد القوائم المالية ي وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية جعلها أكثر إفادة وموضوعية للاجراءات المستخدمة لها..	**3.13**	0.939
5	اعداد القوائم المالية وفقا لمتطلبات المعايير الدولية للمحاسبة يعطي انطباع ايجابي عن كفاءة النظام المحاسبي المستخدم .	**3.21**	1.075
6	الالتزام بمتطلبات القياس والاعتراف على القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية للمحاسبة يضفي مستوى مرضي من الثقة والمصداقية على المحتوى المعلوماتي لها .	**3.33**	0.998
7	الالتزام بمتطلبات العرض والإفصاح على القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية للمحاسبة يضفي مستوى مرضي من الشفافية والموضوعية على المحتوى المعلوماتي لها.	**3.21**	0.803
8	الالتزام بتطبيق ضوابط اعداد القوائم المالية ومتطلبات الإفصاح وفقاً للمعايير الدولية المحاسبية يساهم في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية المقدمة لمختلف المستخدمين.	**3.61**	0.843
9	الالتزام بتطبيق ضوابط اعداد القوائم المالية ومتطلبات الإفصاح وفقاً للمعايير الدولية المحاسبية يعالج اوجه القصور في الانظمة المحاسبة المستخدمة بالمؤسسة.	**3.85**	1.025
10	الالتزام بتطبيق ضوابط اعداد القوائم المالية ومتطلبات الإفصاح وفقاً للمعايير الدولية المحاسبيةيساعد مستخدميها على فهم تقييم المركز المالي للمؤسسة والتهديدات المحتملة.	**3.52**	1.062
11	الإفصاح على الايضاحات والملاحظات المتممة للقوائم المالية وفقاً لضوابط معايير الدولية المحاسبية يعزز مصداقية وجودة المعلومات التي تشملها.	**3.82**	0.802
12	الإفصاح على قائمة الدخل والسياسات المستخدمة في اعدادها والتغيرات التي حدثت وفقاً لضوابط معايير الدولية المحاسبية يعزز درجة الموثوقية والاعتمادية بالمعلومات التي تشملها.	**3.58**	1.001
13	الإفصاح على حجم الأصول والالتزامات والتغيرات بها عن السنوات الماضية وفقاً لضوابط معايير الدولية المحاسبية يعزز سلامة المعلومات التي تضمنه.	**3.21**	1.219
14	الإفصاح على الأحداث والعمليات المالية السابقة واللاحقة وفقاً لضوابط معايير الدولية المحاسبية يساعد المستثمرين على التنبؤ بالمخاطر المحتملة.	**3.73**	1.231

15	الإفصاح على قائمة حقوق الملكية وفقاً لضوابط معايير الدولية المحاسبية يعزز مستوى الاعتمادية والموثوقية في كفاءة النظام المحاسبي.	**3.70**	1.151
16	ان الالتزام بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية في إعداد وعرض القوائم المالية والإفصاح عنها يؤدي إلى رفع مستوى الثقة في المعلومات المحاسبية بها.	**3.61**	1.051
17	ان الالتزام بتطبيق ضوابط المعايير الدولية المحاسبية في إعداد وعرض القوائم المالية والإفصاح عنها يؤدي إلى تعزيز قابليتها للمقارنة والفهم.	**3.88**	1.193
18	ان الالتزام بتطبيق ضوابط المعايير الدولية المحاسبية في إعداد وعرض القوائم المالية والإفصاح عنها يجعل المعلومات اكثر رفع ملاءمة واعتمادية وموثوقية.	**3.91**	1.164
19	ان الالتزام بتطبيق ضوابط المعايير الدولية المحاسبية في إعداد وعرض القوائم المالية والإفصاح عنها تسهل اتمام عملية مراجعة وتدقيق الحسابات.	**3.36**	0.939
20	ان الالتزام بتطبيق ضوابط المعايير الدولية المحاسبية في إعداد وعرض القوائم المالية والإفصاح عنها يجعل القوائم المالية اكثر فهما وموضوعية.	**3.58**	1.075
21	ان الالتزام بتطبيق ضوابط المعايير الدولية المحاسبية في إعداد وعرض القوائم المالية والإفصاح عنها يجعل القوائم المالية لها قدرة تنبؤية.	**3.73**	1.209
22	ان الالتزام بتطبيق ضوابط المعايير الدولية المحاسبية في إعداد وعرض القوائم المالية والإفصاح عنها يجعل القوائم المالية تعطي انطباع ايجابي عن الالتزام بآداب وسلوك مهنة المحاسبة.	**3.70**	1.281
23	ان الالتزام بتطبيق ضوابط المعايير الدولية المحاسبية في إعداد وعرض القوائم المالية والإفصاح عنها يجعل القوائم المالية ذات قابلية للمقارنة والتقييم.	**3.61**	1.121
24	ان الالتزام بتطبيق ضوابط المعايير الدولية المحاسبية في إعداد وعرض القوائم المالية والإفصاح عنها يزيد من كفاءة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات المالية المختلفة.	**3.89**	1.632

يتضح من الجدول السابق ان اتجاه اجابات أفراد عينة البحث حول فقرات اختبار الفرضية الثالثة حسب نتائج الوسط الحسابي – قد تراوح ما بين (3.13) و(3.91)، وبالتالي فهي تعتبر ايجابية نحو غالبية الفقرات السابقة وذلك لأن معظم متوسطاتها الحسابية أكثر من المتوسط الفرضي (3) لأداة القياس . ويستخلص من هذه النتائج الوصفية ان معظم الافراد المشاركين في عينة البحث يؤكدون على اهمية التزام بالمعايير المحاسبية في تحسين جودة القوائم المالية.

3-5 اختبار الفرضيات:

بما ان النتائج الوصفية يستوجب تأكيدها عند درجة ثقة 95% أي مستوى دلالة 5 % وهي مستوى المعنوية المعتمد بهذا البحث لأجل اختبار فرضياته . ولأجل ذلك سيتم استخدام اختبارات الاحصاء الاستدلالي المناسبة مثل الاختبار T-Test، ولكنه و قبل البدء باستخدام هذه الاختبارات الاحصائية المعلمية لابد من التحقق من صلاحية استخدامها لاختبار فرضيات البحث وبالتالي صحة النتائج، وذلك عن طريق التأكد من نوع البيانات ما اذا كانت تتبع التوزيع الطبيعي او التوزيع غير الطبيعي.

الجدول التالي (5) يبين نتائج الاختبار الاحصائي المتعلق بتحديد نوع البيانات الاولية للبحث. وكما هو واضح من الجدول ادناه ان النتائج تشير الى ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي

وبالتالي فان الاساليب الاحصائية المعلمية سيتم استخدامها في هذا البحث ، وهي مناسبة ويمكن الوثوق في نتائجها.

جدول رقم (5)

Tests of Normality						
	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	Df	Sig.	Statistic	df	Sig.
Items	.739	145	.069	.823	145	.003

1– الفرضية الاولى:

تلتزم المصارف التجارية بتطبيق المعايير الدولية لإعداد وعرض القوائم المالية والايضاحات المتممة لها.

جدول رقم (6)

نتائج اختبار الفرضية الاولى

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
مدى التزام المصارف بالمعايير الدولية للمحاسبة	146	3.991	.603	.1342

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
مدى التزام المصارف بالمعايير الدولية للمحاسبة	25.465	145	.001	3.891	3.45	3.99

دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ≤ 0.05

يبين الجدول السابق ان الوسط الحسابي المحسوب لوجهات نظر المشاركين في الدراسة فيما يتعلق بمدى التزام المصارف التجارية في ليبيا بضوابط اعداد وعرض القوائم المالية قد بلغ

(3.991)، وبانحراف معياري (0.603) ، كما يلاحظ ان مستوى الدلالة الاحصائية قد بلغ (sig.=0.001) وهو يقل عن مستوى الدلالة الاحصائية المعتمد بالبحث (0.05) ، وبالتالي فان الاختبار الاحصائي (t) يُعد دال إحصائيا. وهذا يعنى ان المتوسط الحسابي المحسوب (3.991) لآراء افراد العينة يزيد فعليا (أي مهم ذو دلاله احصائية) عن الوسط الحسابي الفرضي .ونستخلص من ذلك ان نتيجة الاختبار الاحصائي يعني انه لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين اراء افراد العينة فيما يتعلق بمدى التزام المصارف التجارية بتطبيق المعايير الدولية وبالتالي النتائج الاحصائية تؤكد رفض الفرض العدمي (H0) وقبول الفرض البديل (H1) الذي يفترض ان المصارف التجارية تلتزم (مستوى مرض) بتطبيق المعايير الدولية لإعداد وعرض القوائم المالية والايضاحات المتممة لها.

2- الفرضية الثانية: تلتزم المصارف التجارية بتطبيق المعايير الدولية للإفصاح في القوائم المالية.

جدول رقم (7) نتائج اختبار الفرضية الثانية.

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
مدى التزام المصارف بالمعايير الدولية للإفصاح المحاسبي	146	3.795	.5953	.1231

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
مدى التزام المصارف بالمعايير الدولية للإفصاح المحاسبي	31.644	145	.000	4.843	3.332	3.754

دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ≤ 0.05

يلاحظ من الجدول السابق ان الوسط الحسابي المحسوب لإجمالي الفقرات التي تقيس مدى التزام المصارف (عينة البحث) بمتطلبات وقواعد الافصاح المالي للقوائم المالية قد بلغ (3.795)، كما يتضح ان قيمة الاختبار الاحصائي المستخدم (t) ذات دلالة احصائية، حيث مستوى الدلالة الاحصائية قد بلغ (sig.=0.000) وهو اقل من مستوى الدلالة الاحصائية المعتمد بالبحث (0.05). وهذا يعنى ان الوسط الحسابي المحسوب (3.795) لآراء افراد العينة يزيد فعليا (مهم ذو دلاله احصائية) عن الوسط الحسابي الفرضي وهو (3). وبالتالي فان هذه النتائج الاحصائية تؤكد رفض الفرض العدمي (H0) وقبول الفرض البديل (H1) الذي يفترض أن المصارف التجارية (عينة البحث) تلتزم بتطبيق المعايير الدولية للإفصاح في القوائم المالية.

3- الفرضية الثالثة:

الالتزام بتطبيق المعايير الدولية لإعداد وعرض التقارير المالية والافصاح عنها يعزز جودة وصحة المعلومات.

جدول رقم (8) نتائج اختيار الفرضية الثالثة

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
دور الالتزام بالمعايير الدولية للمحاسبة في تحسين جودة التقارير المالية	146	3.999	.6348	.12342

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
دور الالتزام بالمعايير الدولية للمحاسبة في تحسين جودة التقارير المالية	26.242	145	.000	2.962	3.9054	4.548

دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ≤ 0.05

يلاحظ من الجدول السابق ان الوسط الحسابي المحسوب لإجمالي الفقرات التي تقيس اهمية واثر الالتزام بتطبيق المعايير الدولية لإعداد وعرض التقارير المالية والافصاح عنها على جودة وصحة المعلومات قد بلغ (3.999)، كما يتضح ان نتائج الاختبار الاحصائي المستخدم (t) ذات دلالة

احصائية، حيث مستوى الدلالة الاحصائية قد بلغ (sig.=0.000) وهو اقل من مستوى الدلالة الاحصائية المعتمد بالبحث (0.05) وهذا يعنى ان الوسط الحسابي المحسوب (3.999) لآراء افراد العينة يزيد فعليا (مهم ذو دلاله احصائية) عن الوسط الحسابي الفرضي وهو (3)وبالتالي فان هذه النتائج الاحصائية تؤكد رفض الفرض العدمي (H0) وقبول الفرض البديل (H1) الذي يفترض ان الالتزام بتطبيق المعايير الدولية لإعداد وعرض التقارير المالية والافصاح عنها يعزز جودة وصحة المعلومات.

النتائج:

1- اظهرت النتائج وجود التزام بدرجة مقبولة نسبياً من قبل معدي القوائم المالية في المصارف (عينة الدراسة) بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عند اعداد وتجهيز القوائم المالية وكانت نسبة الالتزام الاكثر عند اعداد وعرض قائمة المركز المالي وقد يعزى ذلك الى ان هذه القائمة تعد مركز اهتمام معظم المحاسبين، حيث تقوم المصارف التجارية المبحوثة وبنسبة عالية بإعداد قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة حقوق الملكية الا انها تلتزم بنسبة اقل بإعداد قائمة التدفقات النقدية وقد يعزى ذلك لعدم وجود ادراك كافي بأهمية هذه القائمة وكيفية اعدادها.

2- اظهرت النتائج الاحصائية وجود التزام بدرجة مهمة نسبياً من قبل معدي القوائم المالية في المصارف (عينة الدراسة) بتطبيق معيار الافصاح المحاسبي ومتطلباته وقواعد تطبيقه على القوائم المالية المنشورة، حيث تعطي صورة واضحة عن الاوضاع المالية للمصارف من حيث مؤشرات السيولة والربحية والمخاطر المصرفية المختلفة والضمانات المقبولة والمرهونة والديون المتعثرة وغيرها وبالشكل الذي يمكن الاطراف الاخرى من التعرف على حقيقة الاوضاع بالمصارف التجارية الليبية.

3- اظهرت النتائج أيضا ان القوائم المالية التي يتم اعدادها وفقا للمعايير المحاسبية الدولية رقم (1) تكون اكثر مصداقية وصحة وشفافية للمعلومات التي تقدمها حيث ينتج عنها معلومات محاسبية ملائمة يمكن الاعتماد عليها في عمليات اتخاذ القرارات المختلفة، حيث تتصف المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية للمصارف التجارية بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حسب راي افراد عينة الدراسة.

4- هناك التزام من قبل المصارف الليبية المبحوثة بتطبيق قواعد القياس والاعتراف والعرض في معايير المحاسبة الدولية عند اعدادها للتقارير المالية الختامية.

التوصيات:

1- حث ديوان المحاسبة وهيئة الرقابة الادارية على اصدار التعليمات الخاصة بالزام كافة المؤسسات سواء الحكومية منها او الخاصة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية لما في ذلك من اثار ايجابية على جودة الاداء المحاسبي.

2- حث المنظمات والهيئات المهنية المحاسبية المحلية على ضرورة العمل على تطوير الانظمة المحاسبية و المالية لمؤسسات الأعمال وعلى اصدار معايير دولية تناسب بيئة الأعمال المحلية التى تعمل بها المؤسسات المحلية.

3- تفعيل دور نقابة المحاسبين والمراجعين القانونيين على ان تقوم بفتح برامج تدريب عملي وتطبيقي وعقد ورش عمل حول اهمية المعايير الدولية للمحاسبة وكيفية تنفيذها.

4- اعادة النظر في البرامج والمناهج ووسائل التدريس في الجامعات الليبية وابداء اهتمام كبير بتنمية مهارات المحاسبين وتشجيع البحث العلمي في مجالات اعداد ونشر القوائم المالية في ضوء المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية.

5- رغم قيام المصارف بإعطاء صورة واضحة في تقاريرها المالية عن اوضاعها المالية من خلال التزامها بأسس وقواعد الافصاح الدولية الا انه يجب ان يكون هناك توجه نحو زيادة حجم المعلومات المفصح عنها عموماً من قبل المصارف والتي قد تشمل التنبؤات المالية والافصاح عن الانشطة المستقبلية بالإضافة الى المعلومات عن المخاطر التي تتعرض لها المصارف مثل مخاطر التشغيل والسوق والائتمان وسعر الصرف ومعدل الفائدة وغيرها.

6- اجراء المزيد من الابحاث والدراسات العلمية من اجل تقييم مدى تطبيق معايير المحاسبة الدولية لتحديد المعايير التي تتناسب مع بيئتنا المحلية وتعديل بعض المعايير في ضوء المتغيرات البيئية الليبية وابعاد القيم الثقافية وذلك على القطاعات المختلفة الاخرى اذ ان اختلاف القطاعات وما يحكمها من انظمة وقوانين قد يؤثر على مستوى الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية عند اعداد القوائم المالية.

المصادر والمراجع:

1- جربوع ، يوسف (2005)، **مدى التزام البنوك في دولة فلسطين بإعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية**، مجلد بحوث ودراسات في تطوير مهنة مراجعة الحسابات لتطوير المشكلات المعاصرة، المجلد (2)، الجامعة الإسلامية.

2- حماد ، طارق (2002) **موسوعة معايير المحاسبة، شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الامريكية والبريطانية والمصرية**، الجزء الاول ، عرض القوائم المالية (1)، جامعة عين شمس، مصر.

3- **معايير المحاسبة الدولية** (2000)، لجنة معايير المحاسبة الدولية، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، الاردن.

4- **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية** (2009)، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، الاردن.

5- علي، عبدالوهاب نصر، (2004)، **مبادئ المحاسبة المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية**، الاسكندرية: الدار الجامعية، مصر.

6- مطر، محمد (1993)، **تقييم مستوى الافصاح الفعلي في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة الاردنية في ضوء قواعد الافصاح المنصوص عليها في اصول المحاسبة الدولية**، الجامعة الاردنية، مجلة دراسات السلسلة (1) العلوم الانسانية، المجلد (20ا) العدد (2)، الاردن.

7- المشاط، عادل، أبوزيد، سناء (2014)، **مدى ملائمة معايير المحاسبة الدولية للتطبيق في البيئة الليبية (موقف المحاسبين الليبيين)**، المجلة الجامعة، العدد (16)، المجلد (4).

8- يحيي محمد أبوطالب،(2002)، **معايير المحاسبة المصرية والدولية مع متطلبات النظام المحاسبي الموحد الجديد لإعداد وعرض القوائم المالية**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، شركة ناس للطباعة.

9- طارق عبد العال حماد، **دليل استخدام معايير المحاسبة**، الجزء الأول، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الدار الجامعية – الإسكندرية، 2009م.

10- دونالد كيسو، جيري ويجانت، **المحاسبة المتوسطة**، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، الرياض، الطبعة العربية الثانية، 2007م.

11-طارق عبدالعال حماد، موسوعة **معايير المحاسبة**، (الجزء الخامس)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008م .

12- عبدالوهاب نصر علي، **المراجعة الخارجية الحديثة**، (الجزء الأول)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009م.

13- طارق عبدالعال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة**، (الجزء الأول- عرض القوائم المالية)، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2008م

14- طارق عبدالعال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة**، (الجزء الثاني)، الدار الجامعية، الإسكندرية، (ب،ت).

الابحاث والرسائل العلمية:

1- القصاص، خليل (2003)، **اثر الافصاح في القوائم المالية للبنوك التجارية الاردنية على قرارات المستثمر في بورصة عمان في ضوء المعيار المحاسبي الدولي رقم 39** ، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة عمان العربية، الاردن.

2- نور، عبدالناصر، الحجاوي، طلال، (2003)، **المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الاردنية متطلبات التوافق والتطبيق**، ورقة منشورة في مجلة بحوث جامعة حلب، سلسة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد (2) ص 61-87، سوريا.

3- حميدات، جمعة، (2004)، **مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الافصاح في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الاوراق المالية**، رسالة دكتوراه، (غير منشورة)، جامعة عمان العربية، الاردن.

4- ابونصار، محمد، الذنيبات، علي، (2005)، **اهمية تعليمات الافصاح الصادرة عن هيئة الاوراق المالية ومدى كفايتها في تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية**، مجلة دراسات العلوم الادارية، المجلد 32 (1)، ص 115، الجامعة الاردنية، الاردن.

5- الطاهات، صقر سليمان، (2005)، **مدى التزام الشركات المساهمة العامة الاردنية بإصدار التقارير المالية المرحلية في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم (34) والتشريعات المحلية ذات الصلة**، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة ال البيت، الاردن.

6- الصوفي، فارس جميل، (2006)، **تحليل العلاقة بين مدى تطبيق معايير المحاسبة الدولية والاداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان**، رسالة دكتوراه، (غير منشورة)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

7- زيود، لطيف، آخرون، (2006)، **الافصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (30)**، مجلة جامعة تشرين، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (28)، العدد (2).

8- دهبي، دينا، (2007)، **مدى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في سوريا**، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة دمشق، سوريا.

9- حميدات، مصطفى، (2010)، **مدى التزام مؤسسة المدن الصناعية الاردنية بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية**، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الشرق الاوسط، الاردن.

– المراجع الاجنبية:

1-Daske, Holger and Gebhardt, Gunther(2006), Interntional Financial Reporting Standards and Expert's Perceptions of Disclosure Quality, Abacus, 42(3-4) : 461-498.

2- Karaamanou, I. and Nishiotis, G. (2005). The Valuation Effects of Firm Voluntary Adoption of International Accounting Standards. Social Science Research Network, Available online:

3-www.london. Edu/ assets/ documents/ Karaamanou-nishiotis.pdf.